

بعض مشكلات التكوين الجامعي بالجزائر - الحلول والاقتراحات

د. أحمد جلول، جامعة الوادي - الجزائر

ملخص

لقد شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر اتساعا واسعا في عدد المؤسسات الجامعية وذلك نتيجة الطلب المتزايد على التكوين الجامعي، فالأعداد الهائلة من الطلبة والمتزايد عددهم عند كل دخول جامعي وضع القائمين على هذا القطاع أمام جملة من التحديات المختلفة من أجل الوصول إلى تكوين ناجع يرقى إلى متطلبات سوق الشغل والتي من بينها رفع قدرات التأطير وزيادة عدد الهياكل البيداغوجية وتحسين برامج التكوين...الخ، فبالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالتكوين الجامعي إلى مصاف الدول الكبرى، إلا أنه ما يزال يعاني الكثير من المشكلات التي تعيق الوصول إلى تكوين جامعي ناجع بكل المقاييس، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذه الورقة من خلال عرض أهم المشكلات التي يعاني منها التكوين الجامعي بالجزائر ومن ثمّ اقتراح بعض الحلول للتغلب على تلك المشكلات.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التكوين الجامعي

Some problems of university formation in Algeria - solutions and suggestions

Abstract

The high education sector in Algeria has witnessed a wide expansion in the number of university institutions due to the increasing demand for university training ,the huge number of students and the increasing number at each university entry put the sector's managers in front of a number of different challenges in order to reach an effective configuration that meets the requirements of the labor market Including raising the capacity of framing, increasing the number of pedagogical structures, improving training programs, etc. Despite efforts to promote university training to the ranks of major countries . However, he is still suffering from many problems that hinder the connection to a successful university formation by all standards, which we will try to address through this paper by presenting the most important problems experienced by university training in Algeria and then propose some solutions to overcome these problems.

Keywords: University, University formation

مقدمة

لقد صار التكوين الجامعي ضرورة تفرضها الثورة العلمية والتكنولوجية، والسباق بين الأمم لاكتسابها، فمن اكتسب المعرفة اكتسب القوة، فالمعرفة هي القوة، كل هذا أدى بالمطالبة بأن ترفع الجامعات من مستوياتها الأكاديمية، وتزيد من كفاءتها وترتقي بمستوي خريجها.

والحقيقة أن الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته، وموطن للمعرفة والخبرة الراقية، والإبداع في شتى أصناف العلم والآداب والفنون، ومصدر لبناء النظريات، ومخبر للتطبيقات العلمية.

فلقد وجدت الجامعة لأجل غايات سامية، وكانت أهدافها دوما ترمي نحو الازدهار والرقى، فهي المكان الذي تنفجر فيه الطاقات العلمية، ومكان يجتمع فيه أهل العلم والمعرفة، لا شيء سوى طلب الرقي لهذا المجتمع.

والجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم تسعى لمواكبة التطور السريع، وذلك بتدريس مختلف التخصصات العلمية والأدبية، الفنية والرياضية، بالإضافة إلى فتح تخصصات جديدة حسب حاجة المجتمع وحسب التغيرات الحاصلة.

والملاحظ أن التكوين الجامعي في الجزائر أصبح يحتل مكانة لا يحسد عليها، نظرا لعدة أسباب منها هجرة الأدمغة، عدم الاهتمام بالأستاذ الجامعي ومشاكله، إهمال الأستاذ بدوره لواجباته، بالإضافة إلى إهمال الطالب أيضا لمسؤولياته.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه المداخلة بغية تشخيص واقع التكوين الجامعي في الجزائر وذلك من خلال التطرق لبعض مشكلات التكوين الجامعي بالجامعة الجزائرية.

والهدف من ذلك هو التعرف على بعض المشكلات التي يعاني منها التكوين الجامعي في بلادنا ومحاولة وضع بعض الحلول والاقتراحات التي قد تخفف من حدة تلك المشكلات التي أصبحت جزءا من واقع التكوين الجامعي في الجزائر.

1. تعريف التكوين:

أ. لغة: كَوَّن الشيء بمعنى ركه بالتأليف بين أجزائه.

وكون الشيء بمعنى حدثه، ويقال كونه، فتكون، وتحرك.¹

والتكوين ترجمة للكلمة الفرنسية Formation؛ والتي تعني التركيب والتأليف لشيء معين وتحويله من حالة إلى أخرى.²

والتكوين لغويا يعني التشكيل، بمعنى إحداث سلسلة مستمرة من التغيرات والتعديلات وفق نهج معين، أو نسق معين من أجل تغير الحالة الأولية القائمة إلى حالة متوقعة مسبقا.³

ب. اصطلاحا: رغم الغموض الذي يعتري مفهوم التكوين، واحتوائه على الكثير من الرؤى والتوجهات التي أضفت عليه الكثير من الغموض، إلا أن العلماء والباحثين حاولوا إزالة هذا الغموض بإعطائه العديد من التعاريف المعبرة ولو نسبيا عنه، وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم التي تلتصق به كالتعليم، والإعداد، والتأهيل، والتدريب.

فمصطلح التكوين مشتق من الكلمة اللاتينية Farmare التي يقصد بها تشكيل الأشخاص أو الأشياء أو غيرها... وفي العملية العميقة التي تجري على الإنسان بغية تعديل آلياته وأساليبه ومهاراته وأنماطه الفكرية، وهي العملية التي تهدف إلى اكتساب الفرد جملة من المعارف، وجملة من المهارات وممارسة المدنية والتحضر وآداب السلوك.

ويشير "فولكييه" "Foulkié" أن التكوين يقصد به ترقية الفرد وتنمية ملكاته الخاصة كالذكاء والإرادة ومفهوم الخير والجمال...⁴

ويعرف التكوين أيضا بأنه "تنمية منظمة، وتحسين للاتجاهات، والمعرفة والمهارات، ونماذج السلوكيات المتصلة بمواقف العمل المختلفة، من أجل قيام الأفراد بمهامهم أحسن قيام، وفي أقل وقت ممكن".⁵

كما أن التكوين "عملية منظمة ومستمرة يكتسب الفرد من خلالها المعارف، المهارات، القدرات، الأفكار والآراء اللازمة لأداء عمل معين، أو بلوغ هدف محدد".⁶

ومما سبق يمكننا القول أن التكوين هو وسيلة لإعداد كفاءات تمتلك المعارف والمهارات، بحيث تكون هذا الكفاءات مؤهلة للعمل الناجح والصالحة للتوظيف في الوسط المهني.

إذا فالتكوين يهدف إلى إحداث تغير على مستوى الفرد المكون بتنمية معارفه، وإملاكه للمهارات، ورفع مستواه، وتعديل سلوكياته، وبهذا يستجيب الفرد المتكون للمتطلبات المهنية، وإعادة استثمار المعارف والمهارات المكتسبة، وممارسة الدور المهني بتوظيف المعارف، والمهارات لخدمة الأهداف دون مجابهة الصعوبات.

2. أنواع التكوين:

تتنوع التكوينات وتختلف بحسب الحاجة إلى التكوين، الفئة المستهدفة من خلال التكوين والمستوى المطلوب إحراره من التكوين.

وينقسم التكوين بحسب المستوى المراد إحراره إلى:⁷

أ. **التكوين المهني:** ويتم في مراكز التكوين المهني لإعداد فئة العمال المهنيين الذين يمتلكون المهارات اللازمة لمهنة معينة، ويتضمن الجانب العملي، والمعلومات الفنية والنظرية، ويمكن هذا التكوين صاحبه من شغل منصب عامل مهني أو عامل ماهر في مؤسسات مختلفة ذات نشاطات متنوعة.

ب. **التكوين الفني (التقني):** ويطلق عليه أحيانا التكوين المتوسط، ويتم في المعاهد التكنولوجية والإدارية المتخصصة، ويختص بإعداد التقنيين والتقنيين السامين في مختلف التخصصات، ويوفر هذا التكوين لصاحبه مهارات فنية، علمية وإدارية، ويضمن له شغل منصب تقني أو تقني سامي في المؤسسة المستخدمة.

ج. **التكوين التخصصي (العالي):** ويتم في المعاهد والمدارس العليا والجامعات، ويوفر لصاحبه قدرا عاليا من المهارات العلمية والفنية والإدارية، ويحصل بموجبه المتكون على شهادة عليا كشهادة مهندس، محاسب، طبيب...، ويضمن له شغل منصب عامل مختص في المؤسسات المستخدمة.

وينقسم التكوين بحسب الحاجة إليه والهدف منه إلى:⁸

أ. **التلمذة المهنية:** وهي نظام للتكوين يتعهد بمقتضاه صاحب العمل بأن يستخدم تلميذا، ويجعله متدربا على مهنة ما طوال فترة التعاقد المحدد من قبل، والتلميذ المهني كل شخص يتعاقد مع مؤسسة بقصد تعلم مهنة أو صناعة في مدة محددة، ويلتزم التلميذ بالعمل مقابل أجر أو مكافأة، ويتضمن تعليما نظريا بالإضافة إلى تدريب عملي، حتى يصبح المتكون على علم تام بدقائق وظيفته. ويؤخذ بعين الاعتبار في هذا التكوين عامل السن، والمستوى التعليمي، والسيكولوجي، وكذا الشروط المتوفرة في المؤسسة، والبرامج الواجب تنفيذها.

ب. **التكوين السريع (رفع مستوى المهارة):** ويوضع خصيصا لإعداد الأفراد المتوسطي المهارة وتحويلهم من الحرف التقليدية إلى مهن تتماشى والتطور الصناعي، وتتفاوت مدة هذا التكوين حسب نوعية المهن، ويأتي هذا التكوين لمجابهة الاحتياجات السريعة والملحة للعمالة اللازمة لمشروعات التنمية ومسايرة متطلبات المصانع الحديثة النشأة، ويتميز هذا التكوين بمساعدة العمال للاستفادة من أساليب حديثة تتطلبها طبيعة العمل في المؤسسات.

ج. **التكوين المستمر:** ويعرف بمجموع النشاطات التي تتجاوز معنى التكوين الأساسي، حيث يسمح لكل شخص أن يدعم تكوينه في كل الميادين على مستوى المهارات المكتسبة في الحياة المهنية والاجتماعية... إلخ، ويهدف هذا التكوين إلى تسهيل عملية تكيف العمال مع التغيرات التقنية وظروف العمل وتيسير الترقية الاجتماعية بفضل ما يوفره

هذا التكوين من تأهيلات لتقليص الهوة بين مكتسبات العمال المعرفية ومتطلبات العمل ويتضمن الرسكلة المهنية، الترقية المهنية، الدراسات العلي المتخصصة.

د. **التكوين قبل الوظيفة أو الإعداد لها:** ويقصد بها التأهيل المسبق للفرد لتولي وظيفة معينة، حيث يلتحق بدورة تسمى الإعدادية والتي تهدف إلى توسيع ثقافة المتكون وبالتالي الوصول إلى درجة من المعرفة، والخبرة والمهارة التي تتماشى والمستوى المطلوب للمهنة، وتتضمن إلى جانب البرامج العلمية النظرية، برامج عملية تفسح المجال أمام المتكون للممارسة العمل فعلا، بحيث يصبح مؤهلا لتولي الوظيفة الموكلة إليه بكفاءة ونجاح.⁹

هـ. **التكوين أثناء الوظيفة:** ويقصد به إلحاق المتكون أو الموظف بدورة تكوينية من أجل تحديث معلوماته وقدراته، وتوسيع معارفه، وآفاقه الوظيفية، وتطوير سلوكه وتمكينه من مواكبة التطورات في مجالات العمل وتأهيله لشغل مراكز عليا، وذلك بعد مباشرة المتكون مهامه لمدة معينة وأثناءها يحتاج إلى دورات تكوينية لأجل تحسين أدائه أو في حالة إدخال تكنولوجيا جديدة.

و. **التكوين في مكان العمل:** ويتم ذلك بتكوين العمال في أماكن عملهم على الآلات وأسابيل العمل التي يشتغلون وفقها، ويقوم بهذا التكوين ذو الخبرة، والعمال القدامى اللذين يمتلكون الخبرة الكافية التي تؤهلهم للإشراف على الفئة المتكونة.

ز. **التكوين المزدوج:** ويرتكز على التعاون بين المؤسسات الصناعية، التجارية، والخدماتية من جهة، والمدارس والمراكز التكوينية من جهة أخرى، حيث يقضي جزء من المدة المخصصة للتكوين في المراكز والمدارس والمعاهد التكوينية، والجزء الآخر من الوقت يخصص لاكتساب المعارف والمهارات العملية في مواقع العمل بالمؤسسات، حيث تتعاقد هذه الأخيرة مع المراكز والمعاهد التكوينية لإعطاء برامج تدريبية وتكوينية خاص للأفراد التابعين لها حسب طبيعة نشاط المؤسسة، وحاجاتها لتحسين جوانب العمل المختلفة.¹⁰

3. أسس التكوين الجامعي:

يجمع المفكرون والمهنيون المهتمون بالجامعة على أن الهدف الشامل للتكوين بالجامعة هو تنمية شخصية الطالب بجميع أبعادها، وبالتالي قيمة المجتمع وخدمة المجتمع، فخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا وتقدم العلم أهم ما يهدف إليه التكوين الجامعي وذلك بالاعتماد على الأسس التالية:¹¹

• **الشمول:** يتناول هذا الأساس مدى إحاطة الأهداف العامة للتكوين مجتمعة بكل المجالات التي يسعى التكوين في الجامعة إلى تحقيقها في مجال نمو الطالب والمجتمع، فعندما يتناول الهدف شخصية الطالب بأبعادها المختلفة النفسية والمعرفية والجسمية والاجتماعية فلا بد من الإحاطة بهذه الأبعاد المختلفة مجتمعة.

• **التكامل:** يعني هذا الأساس مدى ترابط هذه الأهداف العامة مع بعضها البعض، بحيث لا تكون متعارضة أو متناقضة فيما يتعلق بعلاقة المواطن بالمجتمع.

• **الواقعية:** يؤكد هذا الأساس على ضرورة اقتراب الأهداف العامة للتكوين الجامعي من الواقع، وأن لا تكون مثالية، وإنما تستند إلى الوقائع وتعتمد على المنهجية العلمية.

• **المستقبلية:** يتضمن الهدف دائما طموحا وتوقعا مستقبليا وتطويرا للأحوال الراهنة وتجديدا واعتناء بها سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

• **القابلية للتطبيق:** يؤكد هذا المبدأ على ضرورة صياغة الأهداف العامة للتكوين الجامعي بشكل قابل لأن يطبق ويترجم إلى الواقع العملي، ولا تبقى هذا الأهداف نظرية غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع وأن تتحول إلى ممارسات وظيفية على أرض الواقع.

4. أركان العملية التكوينية:

حتى تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشأت من أجلها، فلا بد لها من أطراف فاعلة ومتفاعلة، تلك هي الأركان الرئيسية في العملية التكوينية وهي: هيئة التدريس، الطلاب، الهيكل الإداري والتنظيمي، وأي تغيب لأحد هذه الأطراف معناه اختلال أركان هذه العملية، وبالتالي تراجع الجامعة عن الهدف الذي أسسها من أجله المجتمع.

1.4. هيئة التدريس:

تعتمد الجامعة على مجموعة من الباحثين والدارسين، الذين لا يقتصرون على تلقين المعلومات الموجودة في الكتب للطلاب فحسب، بل يتعاونون معهم على اكتشاف الطريق الأمثل لاستخدام الوسائل العلمية، هو ذلك الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة، فهو بذلك يتعرض حتما للاطلاع على النقائض وبعض المشاكل وإثارة أسئلة من شأنها إثراء بحثه وتنشيطه.¹²

وعلى اعتبار أن الأستاذ الجامعي حجر الزاوية في العملية التكوينية لأنه القائم على هذه العملية بوصفه ناقلا للمعرفة ومسؤولا عن السير الحسن للعملية التربوية والبيداغوجية في الجامعة، فبالإضافة إلى ذلك فهو يقوم بمهام عديدة على مدار العام كالتدريس، الإشراف على مذكرات التخرج أو التدريبات الميدانية، الاجتماعات البيداغوجية والإدارية، المشاركة في تحضير الامتحانات وتصحيحها... الخ.¹³

ونجد الأستاذ الجامعي أيضا رجل إداري، توكل له مهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي والجامعي، فنجدته رئيسا للقسم، أو عميدا للكلية أو عميدا للجامعة، ويشترط أن يكون من ذوي الرتب العالية، وقد تغلب على العامل بالتدريس الوظيفة الإدارية ولكنه يظل رسميا عاملا بالتدريس.

وعلى العموم يحظى الأستاذ الجامعية إضافة لما سبق بالعديد من المزايا نذكر منها على سبيل المثال:¹⁴

- انه يحظى بمكانة اجتماعية عالية في مجتمعه.
- يتمتع بالحرية الأكاديمية بالنسبة لما يقوم بتدريسه.
- يتعامل أستاذ الجامعة مع طلاب ناضج فكريا وعقليا، وتوجد العديد من القوانين واللوائح التي تحدد وتنظم العلاقة بينهما، بعكس المدرس في التعليم قبل الجامعي.
- تتاح لأساتذة الجامعة فرص عديدة يستطيعون من خلالها تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي كالتكوين في الخارج، أو العمل كاستشاريين في بعض الهيئات الحكومية والخاصة، تأليف الكتب والمراجع الجامعية وغيرها.
- ونظرا لهذه الامتيازات وغيرها فان ذلك كان سببا في ارتفاع وتطور هيئة التدريس في بلادنا، وهي نتيجة طبيعية للتطور الكلي الهائل في إعداد الطلبة، إلا أن ذلك وإزاه نسبة ضعيفة لفئة الأساتذة من ذوي التأهيل العالي المطلوب للإشراف وعلى مستوى ما بعد التدرّج أي درجة أستاذ وأستاذ محاضر.

2.4. الطالب:

الطالب الجامعي هو شخص له مستوى علمي يسمح له بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقيها العام والتقني إلى الجامعة، وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة، إذ أن للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم ورغبته، إذ يعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية والفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، ويمثل عددا فئة الغالبة في المؤسسة الجامعية.¹⁵

فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته واستعداداته الشخصية، وتنمية مهارته بالمعرفة اللازمة في حياته العلمية والجامعية. إلا أن الطلاب أحيانا يتعرضون للفشل في دراستهم أو عدم القدرة على التكيف مع المناخ الجامعي الجديد وذلك لعدة أسباب:

- غياب التوعية التربوية حول أجواء وظروف الدراسة الجامعية في المراحل السابقة لها.

- ضعف الجانب الإعلامي التوجيهي في السنوات الجامعية الأولى حول الفروع المتاحة للطلاب، والاختصاصات التي يمكن أن يسجل بها.

ولتجاوز هذه العقبات وجب إحداث إصلاحات في كامل المنظومة التربوية بجميع مراحلها، كما يجب احترام شخصية الطالب واختياره لتخصصه الذي يرغب في دراسته لأنه جزء من شخصيته وميزة تجعله مسؤولاً في المراحل اللاحقة.

3.4. الهياكل الإدارية والتنظيمية:

إن الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة هو مجموعة القواعد والأجهزة التي يتم بواسطتها تحقيق أهداف التنظيم، ويمكن اعتبار الجامعة إحدى هذه التنظيمات المعقدة نسبياً، وذات ثقافة تنظيمية وأسلوب إداري خاصين لهما آثار على فعالية تسييرها. ففي إطار هذا الهيكل الإداري والتنظيمي تتحدد المهام والوظائف الخاصة بكل فرد في هذه المؤسسة من أبسط عامل إلى قمة هرم الهيكل (أساتذة، طلبة، إداريين، عمال...)، وأي اختلال أو غموض في هذه المهام أو الحياد عنها فإن ذلك ينعكس على العملية التكوينية ككل، ويعتبر نجاح المؤسسة الجامعية والعملية التكوينية مرهون بوجود إطارات إدارية متخصصة وهيكل تنظيمي محكم ومرن وأفراد واعية، بدون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري والتعليمي، اللذان يساهمان معا في تحسين المردود ورفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية.¹⁶

5. واقع التكوين الجامعي:

إن الأوضاع المتردية للتكوين، تدعو للبحث عن الأسباب وعن وسائل وأساليب جديدة لتطويره وتحديثه، ورفع كفاءته، من أجل أن يكون سبيلاً للتجديد والإبداع، فالتكوين في يومنا هذا لم يُعدّ للتكيف مع ما هو قائم فحسب بل يجب أن يكون إعداداً مرناً قادراً على احتواء الجديد ويمثله في حركة دائمة لا تتقطع، ذلك لكي تمنح للطلاب القدرة للتكيف مع الجديد دون الوقوع في أزمة تعليمية تكوينية. لذا كان من الواجب المراجعة الشاملة والدقيقة للأسس التكوينية من أجل إعداد إنسان جديد، ويتعذر تحقيق ذلك دون توفر أسس تكوينية مغايرة وبشدة لتلك التي أفرزها هذا الكم الهائل لجيوش الطلبة الذين يلقبون بأصحاب النزعة الاستهلاكية المتضخمة.¹⁷

ونوجز الآن بعض ملامح الواقع التكويني:

- الفلسفة التربوية لدينا تنظر للتربية والتكوين كأداة للثبات والاستقرار وتركز على انتشار التعليم لا نوعيته.
- فقدان الهدف من التعليم ونسيان طبيعة العلم، وإدراك طبائع الأشياء وأهدافه ووظائفها وهو ما يسميه علماء التربية؛ فلسفة التعليم.

- افتقاد القدرة المنهجية على التحليل النقدي، والقدرة العملية من خلال ما يعرض من مناهج وطرائق تكوينية، على حل المشكلات المتجددة وانتشار الأمية التقنية المتمثلة في غياب المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع الآلات والأجهزة والمخترعات الحديثة.

- يفرز تحليل الوضع القائم للتعليم الجامعي ما يسمى بثقافة الذاكرة، بمعنى تنمية القدرة على الحفظ لدى الطلبة، ومن ثم فإن الامتحان ينشد اختبار قدرة الطالب على تذكر المعلومات المقدمة إليه دون أن يكون له الحق في تجاوز هذا التذكر إلى التحليل أو النقد، لأنها مطروحة على أساس أنها حقائق مطلقة وبذلك يتسم نظام التعليم بطابع اليقين.

- السمة الأساسية في التكوين المعتمد هي السلبية شبه المطلقة للطلاب وجلسه أثناء الدرس للتلقي فقط، دون المشاركة الفعالة وهذه المعاملة قد تكون هي المسؤولة إلى حد بعيد عن الاستقالة والسلبية في التعامل مع معطيات العالم الخارجي.

- تمارس المؤسسات الجامعية في بعض الأحيان القهر والتسلط من خلال ما تقدمه من مناهج وأساليب تدريس تساهم في خلق إنسان غير قادر على فهم واقعه أو تحليله، بذلك فهي تعيق آليات العقل في التطوير والنضج، ومن ثم إعداد طلبة لا يملكون القدرة على الإبداع أو إدارة التغيير أو امتلاك حرية التعبير.

- يركز التكوين في كثير من الأحيان على معطيات قديمة وتقليدية نظرا لعدم توفر المراجع الحديثة والجديدة، فهذا الأسلوب يدعم الامتثال، فهذه الممارسة تحارب الابتكار والتفرد وتتناهض الاستقلالية والنقد ويمجد الحصول على الشهادات، ولا يشجع على التعلم الحقيقي الهادف.¹⁸

7. بعض مشكلات التكوين الجامعي:

رغم ما عرفه التعليم العالي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطور كمي بفضل مبدأ ديمقراطية التعليم وما تبعه من إصلاحات، إلا أن نتائجها في الواقع لم تكن في المستوى المطلوب، مع أن المنظومة الجامعية الجزائرية قد حددت أهدافها، إلا أنها وجدت نفسها اليوم تواجه مشكلات عدة أثرت سلبا على نوعية التكوين ودور التعليم العالي وعلاقته بالمجتمع والتنمية، والتي تشكل مصدر خطر على الجامعة الجزائرية حاضرا ومستقبلا، وتُجمع مختلف التحليلات والدراسات على تداخل هذه المشكلات رغم تنوعها، وهو ما يسمح لنا بتحديد الرئيسية منها والمهمة والمتمثلة في:

- مشكلة التحجيم أو التدفق الطلابي.
- مشكلة صعوبات التمويل.
- مشكلة الهياكل القاعدية.
- مشكلة التأطير.

1.7. مشكلة تنامي أعداد الطلبة (التحجيم):

نتيجة ديمقراطية التعليم العالي، وتزايد الطلب الاجتماعي عليه، يعيش العالم اليوم ومنذ عشرينات من الزمن، زيادة مذهلة لعدد الطلبة، والجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم تعرف تدفقا طلابيا كبيرا منذ الثمانينات حيث وصل عدد الطلبة إلى 407995 طالب للسنة الجامعية 2000/1999 بعدما كان 2800 طالب مابين 1962 و1963 ليتجاوز المليون ونصف طالب للسنة الجامعية 2016/2017 والجدول التالي يعكس لنا هذا التدفق.

السنة	90 - 89	92 - 91	94 - 93	96 - 95	98 - 97	2000 - 99
عدد الطلبة	181350	220878	238090	252347	339518	407955
النسبة المئوية للزيادة بالنسبة للسنة السابقة	%08.78	%11.80	%02.18	%05.84	%18.90	%09.49

جدول رقم 01: يوضح التدفق الطلابي بداية من سنة 1988 إلى سنة 2000.¹⁹

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الطلبة تضاعف مرتين سنة 1989 حتى 1998، إن نمو سريعا كهذا يدعو إلى التساؤل حول إمكانية استيعاب هذا التدفق، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤمن تكويننا علميا يتماشى والمعايير العلمية، ولنأخذ أيضا على سبيل المثال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي حيث بلغ عدد الطلبة مابين (2001 و2002) 2586 طالب ليصل مابين (2008 و2009) إلى 11435 طالب وهي زيادة بحوالي أربعة مرات، كما أن عدد الطلبة في الموسم الجامعي 2016/2015 هو 20444 طالب،²⁰ وهي زيادة تفوق طاقة استيعاب الجامعة، وهو الأمر نفسه الذي يتكرر في باقي المؤسسات الجامعية عبر التراب الجزائري حيث بلغ العدد الكلي للطلبة المسجلين 902300 طالب مابين 2007 و2008 كما تجاوز عددهم المليون طالب مابين 2008 و2009.²¹ ليصل عددهم في السنة الجامعية 2016/2017 المليون و613 ألف طالب²²، فالواقع اليوم يكشف لنا عن توسع كمي للطلبة في مقابل ضعف التكوين وتدني مستوى الشهادات وزيادة بطالة الخريجين، وقلة المؤطرين وهياكل الاستقبال، ووسائل البحث والتعليم، أي أن هذا التدفق الهائل يفوق طاقة الجامعة الجزائرية وإمكاناتها، وغير موازية لاحتياجات المجتمع.

ولهذا يمكن القول أن الجزائر ما تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، إذ نجد طالب واحد لكل 79 ساكن مقارنة ببعض الدول النامية والمتقدمة فمثلا في الو، م، أ، كل طالب يقابله 20 مواطن، وفي فرنسا 30 مواطن، و 50 في الهند، ولكن المشكل يبقى مطروح على مستوى الإمكانيات ونوعية التكوين.²³

إن مسألة النمو في أعداد الطلبة مطروحة بقوة خلال السنوات الأخيرة، ويمكن ربط هذه المشكلة بمجموعة من العوامل نذكر أهمها:

- العوامل المرتبطة بمبدأ تساوي الفرص للتأهيل والتعليم العالي.
- العامل المرتبط بالنمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر (3.2%) الذي له الأثر الكبير على تطور التعليم العالي، نتيجة توسع عدد الملتحقين بالجامعة.²⁴
- زياد حاجيات المجتمع لليد العاملة المؤهلة والمسايرة لمتطلبات السوق.
- الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولتحسين الحظوظ في العمل لمواجهة شبح البطالة.
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول ومركزية التوجه والتقييم.
- مجانية التعليم العالي في الجزائر مع المشاركة الرمزية للطلبة.
- العامل المرتبط بمشكل الإعادة، فالطالب اليوم يحتل مكان بيداغوجي لفترة طويلة مقارنة بتلك المحددة قانونيا بمعدل 6 سنوات بالنسبة لشهادة تتطلب 4 سنوات، و 9 سنوات لشهادة تتطلب 5 سنوات.²⁵
- إهمال النوعية في التعليم العالي بسبب نقص الموارد التمويلية الذي انجر عنه ضعف إنتاج الشهادات الجامعية، مما أعطى مكانا للتجسيم، ولقد نتج عن مشكل تنامي عدد الطلبة وتدفعهم جملة من المشكلات نذكر منها:
- ازدياد الحاجة للتمويل، حيث أن الدولة عليها أن تخصص ميزانية مناسبة للأعداد المتزايدة سنويا من حيث الإيواء والنقل والمقاعد البيداغوجية والتجهيزات وكل الهياكل اللازمة.
- عدم توفر الإطارات اللازمة كما ونوعا وسوء اختيار وتوظيف الأساتذة وعمال الإدارة.
- نقص الفعالية وحافز الدافعية للطلبة والأساتذة وتدني قيمة العلم.
- إهمال البحث العلمي والباحثين.
- هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل واستثمار أحسن لطاقتهم، وتحسين تكوينهم.

إن الجامعة الجزائرية اليوم تواجه صعوبة استيعاب هذا التدفق للناظرين على شهادة البكالوريا في حين نجد أن الدول المتقدمة وفي إطار ما يعرف بالتعليم مدى الحياة قد أوجدت الجامعات خاصة والجامعات المفتوحة... إلخ، مع خلق أنظمة جديدة لاستيعاب أعداد كبيرة من المتعلمين، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في التعليم العالي الجزائري هيكلا ومضمونا وربطاً بحاجات السوق والمجتمع، وهذا ما تشهده الجامعة الجزائرية اليوم وما تعيشه من إصلاحات جديدة ولكن السؤال المطروح هل هذه الإصلاحات تستجيب لهذا المشكل؟، وهل السياسات الجديدة ستخفف من هذا التدفق؟ بما تحتويه من إجراءات لضمان تكوين نوعي يتوافق والتوسع الكمي، مع وجود مشكل آخر يرتبط بصعوبات التمويل وهو ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

2.7. مشكلة صعوبات التمويل:

يعد مشكل التمويل من المشكلات الرئيسية والحالية للجامعة الجزائرية، فرغم الزيادة التي تخصصها الدولة من ميزانيتها للتعليم العالي، إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة أعداد الطلبة وارتفاع تكلفة الطالب والتضخم في الأسعار بما لا يسمح بتطوير التعليم وتحديثه، إضافة إلى التحديات المتعلقة بمتطلبات تجويد التعليم العالي وهي أمور مكلفة.

إن الإنفاق على التعليم العالي يعتبر من أهم النشاطات الحكومية في جميع الدول بدون استثناء وقد ازدادت معدلات الإنفاق على الخدمات التعليمية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ورغم هذا يبقى معدل الإنفاق على

التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية الدولة يكاد لا يظهر بالنسبة للقطاعات الأخرى، فالمخصصات المالية من الدخل الوطني للبحث العلمي لا تتعدى 0.28% منها 80% في شكل أجور وعلاوات وهو ما يجعل الجزائر في مستويات بعيدة من المعدل الذي حددته الأمم المتحدة للدول النامية سنة 2004 وهو 0.14%. إن الجامعة الجزائرية اليوم تواجه مشكل التمويل في ظل تناقص الدعم الحكومي من جهة وزيادة أعداد الطلبة الذي يتطلب هياكل وموارد مالية وبشرية كبيرة من جهة أخرى، والمتفحص لميزانية قطاع التعليم العالي يلاحظ هذا التخلي والإهمال لهذا القطاع الحساس، والجدول التالي يوضح ذلك.

السنة	ميزانية الدولة (1000x د ج)	ميزانية التعليم العالي (1000x د ج)	نسبة ميزانية التعليم العالي بالنسبة لميزانية الدولة %	نسبة الزيادة %
2004	1.200.000.000	66.497.092	5.54	/
2005	1.200.000.000	78.381.380	6.53	17.87
2006	1.283.446.977	85.319.925	6.64	8.85
2007	1.574.943.361	95.689.309	6.07	12.15
2008	2.017.969.196	118.306.406	5.86	23.63
2009	2.593.741.485	154.632.798	5.96	30.70

- جدول رقم 02: يوضح تطور الاعتماد المالي المخصص لميزانية قطاع التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة.**²⁶
- ما يستخلص من هذا الجدول هو قلة الاهتمام بهذا القطاع، مع تناقص الموارد المالية المخصصة له في ظل تزايد الطلب عليه وأهميته في التنمية، وعليه فمشكل التمويل في السنوات المقبلة يعد تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطوره، فالإبداعات المالية للبلاد لا تسمح بالوقوف في وجه هذا الطلب المتزايد دون إيقاف التدفق نحو التعليم العالي، ويمكن ربط هذا المشكل بعدة عوامل نذكر منها:
- التسيير اللامعقلاني، فالمؤسسات الجامعية يجب أن تحسن تسييرها في استعمال مواردها المادية والبشرية المتوفرة بأكثر فعالية.
 - تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة على حاجات الدولة من مختلف القطاعات مثل: قطاع الصحة، التربية، حفظ الأمن... إلخ.²⁷
 - نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.
 - مجانية التعليم، وغياب سياسة تعمل على مشاركة الطالب في نفقات التعليم.
 - أدى الضعف في أجور الأساتذة الباحثين إلى إحباط نشاطهم البحثي مما اضطرت هذه الكفاءات للهجرة بحثا عن بيئة عمل أفضل، مما أثر على نوعية تكوين الطلبة وإنتاج البحث العلمي الذي يشكل مصدرا من مصادر التمويل حاليا وفي كثير من البلدان المتقدمة.²⁸
 - لقد أدت السياسة الاقتصادي التي أدارت وجهها عن قطاع حساس مثل التعليم العالي والبحث العلمي لظاهرة كثيرا ما أضعفت التكوين والتحصيل العلمي وهي ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات وسوء أوضاع الطلبة الاجتماعية والأساتذة نتيجة قلة وتواضع المخصصات المالية لهذا القطاع، وخاصة مع الأزمة المالية التي تعرفها البلاد في الآونة الأخيرة والتي وصلت لحد صعوبة تسديد أجور موظفي الجامعة، ناهيك عن تخلي الدولة عن تمويل الكثير من النشاطات العلمية التي تنظمها الجامعات.
- 3.7. مشكلة الهياكل القاعدية والتجهيز:**

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية نتيجة لنقص ضبط الهياكل القاعدية والتجهيز، حيث أن مشكل التسيير والاستعمال اللاعقلاني للهياكل القاعدية ونقصها مطروح بقوة، والذي يشكل في كل دخول جامعي ومنذ سنوات مقياس ارتجالي واستعجالي لاسترجاع المحل أو فقدان قطاعات أخرى دون تكيف لها مع وظائفها الجديدة.²⁹

فظاهرة الاكتظاظ في الأقسام والمدرجات تشكل السمة الملازمة لكل الجامعات الجزائرية رغم التوسع في الهياكل القاعدية وزيادة عدد الجامعات والمراكز، حيث تشمل شبكة مؤسسات التعليم العالي حاليا على 50 جامعة و13 مركزا و21 مدرسة ومعهد و20 مدارس عليا متعددة الاختصاصات وملحقتين أي بمجموع 106 مؤسسة جامعية.³⁰ وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الزيادة في الهياكل ترجع في جزء منها إلى التحويلات في الهياكل من قطاعات الاقتصاد الوطني إلى التعليم العالي، في الوقت الذي يتضاعف فيه عدد الطلبة من سنة لأخرى، فهذه الزيادة المتجهة للجامعة الجزائرية مقارنة بالهياكل الموجودة التي لا تفي بحاجات الطلب والتي ترجع في الأساس إلى السياسات غير المسؤولة، وانعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة والمستقبلية لمقابلة هذه الاحتياجات.

إضافة إلى هذا نجد نقصا فادحا فيما يخص المراجع والوسائل التعليمية الحديثة التي تعتبر بمثابة الوسائل الرئيسية لاكتساب المعارف وتحسين المستوى وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، لكننا اليوم نجد الطالب والأستاذ والباحث يشكون من قلة المراجع وقدمها، ونقص الوسائل الحديثة والتجهيزات العصرية المواكبة للتكوين، وخاصة الكتاب الذي هو أكثر الوسائل استعمالا وأداة للبحث والاستقصاء، فهو غير متوفر بالقدر المطلوب، حيث لا يتم تزويد المكتبات بصفة منتظمة بالمؤلفات الحديثة ولا سيما المكتبات المتخصصة، مما يجعل الأساتذة والطلبة بعيدين عن النواتج العلمية الحديثة والبحث الدولي، إضافة إلى تدني نوعية الخدمات الجامعية من حيث الإيواء والنقل والتي لا تسمح للطلاب بمواصلة مشواره الدراسي في أحسن الظروف.³¹

كل هذا كان له الأثر الكبير على المستوى التعليمي والبحث العلمي، حيث أصبح انخفاض وتدني نوعية التكوين السمة الملازمة للجامعة الجزائرية.

د- مشكلة التأطير:

إن ما يميز العالم اليوم هي التطورات العلمية السريعة والابتكارات التي يعجز الإنسان أحيانا عن ملاحظتها، وبالأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم العالي، ومن ثم لا بد من ملاحقة هذا العصر، وإعداد أجيال قادرة على المشاركة فيه وتطوره، وهذا يعني أننا بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفاءات والمؤهلات ليكون باحثا وأستاذا في الوقت ذاته،³² فهو القادر على تجسيد الأهداف التربوية في سلوكيات الطالب واتجاهاته وكفاءاته من خلال العملية التعليمية، وعلى إنجاز البحوث في مختلف مجالات التنمية، ولكن الملاحظ اليوم في الجزائر ورغم ما عرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا أنه يتجلى النقص الكبير للتأطير، وهو من المشكلات الرئيسية الناجمة عن اختلال التخطيط بين الأعداد الهائلة للطلبة والهياكل وعدد الأساتذة، خاصة في المراتب العليا بغض النظر عن التوزيع غير العادل لها، فإن عدد الطلبة لكل أستاذ في تزايد مستمر أي دون المعايير العالمية حيث وصل إلى 23.4 طالبا لكل أستاذ سنة 2000/1999 أي أصبح يعادل مرتين المعدل العالمي الذي هو في حدود 12.5 طالب لكل أستاذ، أما إذا نظرنا لعدد الطلبة بالنسبة لكل أستاذ تعليم عالي أو أستاذ محاضر فهو مرتفع جدا، أي حوالي 429 طالبا لكل أستاذ تعليم عالي للسنة الجامعية 2000/1999،³³ إذ وصل عدد الأساتذة في السنة الجامعية 2017/2016 إلى ما يقارب 60 ألف أستاذ مقابل مليون 613 ألف طالب.³⁴

إن مشكل التأطير يرهن البحث العلمي الذي يعد الوظيفة الأساسية للجامعة بعد التكوين، والذي يُظهر تحدٍ مخيف يفرض جهودا خاصة لتنمية الدراسات العليا، ففي السنوات الأخيرة عرف التأطير في التعليم العالي انخفاضاً كبيراً كما وكيفا، ضيف إلى ذلك التوزيع غير العادل للكفاءات، الأمر الذي جعل العديد من الجامعات تفتقر لها.

إن الأستاذ هو عماد التعليم العالي والبحث العلمي وأساسه، إلا أن هذا الأخير لم يحسن إعداداته ولم يرفع من مستواه المادي والمعنوي، ولم تقدم له الحوافز الضرورية للقيام بمهمته، مما أعاق العملية التعليمية ونشاط البحث للوصول للمستوى المطلوب في الجزائر، فقد أدى نقص التأطير إلى سياسات توظيف غير واضحة ساهمت في تدني مستوى التعليم، حيث أنها حددت شهادة الماجستير كحد أدنى، لكن الواقع يكشف عن أصناف أخرى تُدرّس مما أثر سلبيًا على نوعية التكوين.

اقتراحات وتوصيات:

- ✓ ضرورة تدريب وإعداد الأساتذة الجامعيين على طرق التدريس المتنوعة والحديثة في هذا النظام، فهذا يساهم إلى حد كبير في تحسين وإصلاح نوعية التكوين الجامعي.
- ✓ العمل على تنمية روح الإيجابية لدى طلاب الجامعة، بتفعيل أدوارهم في العملية التكوينية، باعتبارهم المسؤولون عن تحديد نوعية تكوينهم الجامعي بعد الأستاذ.
- ✓ ضرورة وضع برامج جامعية مساهمة للتطورات المعرفية والتكنولوجية الآتية، وتكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل.
- ✓ تكثيف البحوث والدراسات حول نوعية التكوين الجامعي، ودراسة مؤشرات ومعاييرها ومدى تطابق وتوافر هذه الأخيرة في جامعاتنا الجزائرية، مع الأخذ بنتائج هذه الأبحاث في سبيل إصلاح وتحسين نوعية التكوين الجامعي.
- ✓ ضرورة القيام بدراسات ميدانية من أجل تحديد متطلبات واحتياجات مؤسسات المجتمع وسوق العمل ومحاولة ربطها ببرامج التعليم والتكوين الجامعي.
- ✓ ضرورة وضع فريق من الأساتذة والاختصاصيين من أجل تجديد وتحسين في البرامج التعليمية بصورة دورية وهذا لمواكبة التطور والتقدم الذي يشهده العالم.
- ✓ توفير الوسائل البيداغوجية العلمية والمتطورة الضرورية والمساعدة على التكوين الجيد للطلبة.
- ✓ تحديث البرامج الجامعية ووضع سياسات وإستراتيجيات محددة تتجاوب مع هذه المتطلبات الجديدة لأن الطالب في هذا العصر بحاجة إلى الإلمام بالعديد من العلوم
- ✓ إعادة تصميم البرامج وتكييفها لتصبح أكثر مواءمة لعصر اقتصاد المعرفة.
- ✓ إنشاء المخابر الخاصة التي تعمل على إنتاج نظم الجودة ومعاييرها في العلم والعمل.
- ✓ توفير المراجع والكتب الحديثة والمجلات المتخصصة وتطوير الخدمات المكتبية للطلاب وربطها بشبكة الإنترنت لتزويد الطلبة بما يحتاجون من معلومات علمية تمكنهم من توسيع خبراتهم وإنهاء بحوثهم.
- ✓ إيجاد سبل الربط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والتجاري؛ لأن التعاون فيما بينهم يعتبر أحد المفاتيح الأساسية للإبداع وتوفير المهارات الفنية المتخصصة.
- ✓ إنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة بغية الاستفادة من الخبرات الخارجية في تطبيقها لهذا النظام.

الهوامش:

- ¹ إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة، ص 806.
- ² سهل إدريس، المنهل: قاموس فرنسي - عربي، الطبعة الثامن والعشرين، دار الأدب، بيروت، 2000، ص 544.
- ³ زين الدين مصمودي: عوامل التكوين وعلاقتها باتجاهات طلبة المدرسة العليا للأساتذة نحوى مهنة التدريس، أطروحة دكتوراه الدولة، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1998، ص 17.
- ⁴ زين الدين مصمودي: بعض مشكلات المكونين في التعليم الجامعي، الملتقى الدولي حول إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، العدد الأول، سلسلة إصدارات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، 2004، ص 265.
- ⁵ بوفلجة أغياث: الأسس النفسية للتكوين ومناهجه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 5.

- ⁶ علي الشرقاوي وعمرو غنايم: التنظيم والإدارة، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 606.
- ⁷ أحمد مصطفى: مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 35-36.
- ⁸ عز الدين أمين: المدخل في شؤون العمل وعلاقاته، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964، ص 47-50.
- ⁹ فوزي حبش: الإدارة العامة والتنظيم الإداري، دار النهضة العربية، بيروت، 1991، ص 229.
- ¹⁰ فوزي حبش: مرجع سابق، ص 230.
- ¹¹ بوفلجة غياث: التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 36.
- ¹² سليمة حفيظي: التكوين الجامعي والاحتياجات الوظيفية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2005، ص 91.
- ¹³ فضيل دليو وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 91.
- ¹⁴ إبراهيم مجدي عزيز: المنهج التربوي وتحديات العصر، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص 80-81.
- ¹⁵ رياض قاسم: مسؤولية المجتمع العلمي العربي: منظور الجامعة العصرية، المستقبل العربي، عدد 193، مارس 1995، ص 85.
- ¹⁶ فضيل دليو وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، مرجع سابق، ص 80-81.
- ¹⁷ ثورت فتحي كامل: مدخل تنمية التجديد والإبداع في الثقافة المصرية، المجلد 26، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني، ص 33.
- ¹⁸ زين الدين مصمودي: بعض مشكلات المكونين في التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص 265-270.
- ¹⁹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الحولية الاحصائية رقم 29، ص: 14.
- ²⁰ <http://www.univ-eloued.dz>
- ²¹ www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p05
- ²² موقع يومية الصوت الاخر <http://www.assawt.net> أطلع عليه يوم 2017/2/16
- ²³ ليلى زرقان: إصلاحات التعليم العالي الراهنة ومشكلات الجامعة الجزائرية. مذكرة ماجستير. قسم علم النفس. جامعة سطيف.
- ²⁴ Bouzid Nabil: l'interface l'enseignement supérieur. Monde du travail en Algérie. de quoi s'agit-il. Les cahiers du CREAD. N°: 59-60. 2002. P190.
- ²⁵ C.N.R.S.E: Rapport. Général de la Commission National de la Rêforme du Système Educatif. Volume. 1 juin 2001. P369.
- ²⁶ موسى نور الدين: اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في اطار برنامج الاصلاح خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 74.
- ²⁷ NABIL Bouzid: Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et à l'emploi, thèse de Doctorat, Université de Constantine, 2003. PP 205-206.
- ²⁸ NABIL BOUZID: l'interface l'enseignement supérieur. Monde du travail en Algérie. réf. op. cit. PP187-189.
- ²⁹ C.N.R.S.E: réf. op. cit. P47.
- ³⁰ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz
- ³¹ محمد بوعشة: أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي. دار الجيل. ط: 1. بيروت. لبنان. 2000. ص ص: 60-67.
- ³² أحمد حسين اللقاني: دراسات في التعليم الجامعي. عالم الكتب. القاهرة. 1993. ص: 05.
- ³³ السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدم: بعض التحديات التي تواجه تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية. الملتقى الدولي الأول المعنون ب: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005-2006. ص ص: 277-278.
- ³⁴ موقع يومية الصوت الاخر <http://www.assawt.net> أطلع عليه يوم 2017/2/16